

روسيا في الشرق الأوسط: عودة إلى "الاستراتيجية الكبرى" - أم فرض التعددية؟

Russia in the Middle East: Back to a "Grand Strategy" - Or Enforcing Multilateralism?

ترجمة لمقال إيكاترينا ستيبانوفا *



د/ التومي زينب *

جامعة امين العقال الحاج موسى اق خموك - تامنغست، (الجزائر)

toumi356@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/20

تاريخ الارسال: 2024/07/06

ملخص: هذا البحث هو ترجمة لمقال بعنوان "روسيا في الشرق الأوسط: عودة إلى "الاستراتيجية الكبرى" - أم فرض التعددية؟" لمؤلفه إيكاترينا ستيبانوفا Ekaterina Stepanova، قد صدر في Revue Politique étrangère في المجلد 81، العدد الثاني صيف 2016، وهو مقال مهم حاولت فيه الباحثة تفسير الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، تركز هذه الورقة على أهداف السياسة الخارجية الروسية من التدخل العسكري في سوريا عام 2015، ومحاولتها فرض نظام متعدد الأطراف لا يستثني روسيا، وذلك لأن موسكو أصبحت تدرك بشكل متزايد الأهمية الإستراتيجية لسوريا سواء بالنسبة للتوازن الإقليمي أو الدولي.

الكلمات المفتاحية: روسيا، الشرق الأوسط، الإستراتيجية العالمية، الولايات المتحدة.

Abstract: This research is a translation of an article entitled "Russia in the Middle East: A Return to "Grand Strategy" - or Imposing Multilateralism? by Ekaterina Stepanova, and it was published in a magazine: Revue Politique étrangère in Volume 81, Number Two, Summer 2016, it is an interesting article in which the researcher try to explain the Russian strategy in the Middle East, this paper focuses on the objectives of Russian and its foreign policy from the military intervention in Syria in 2015, and its attempt to impose a multilateral system that does not exclude Russia, because Moscow has become increasingly aware of the strategic importance of Syria, whether for the regional or international balance .

Key words: Russia, Middle East, global Strategy, United States.

* إيكاترينا ستيبانوفا باحثة في معهد بريماكوف للاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية (IMEMO) موسكو ترأس وحدة دراسات السلام والصراع، ورئيسة في المعهد القومي للبحوث في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية في موسكو وهي أيضا أستاذة في الأكاديمية الروسية للعلوم (تتأقش تصاعد مستوى الدور الروسي في سورية نتيجة حملتها العسكرية منذ عام 2015. من إصداراتها "الإرهاب في صراع غير متكافئ: الجوانب الأيديولوجية والهيكلية" (أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد و SIPRI، 2008).

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

لم يكن التدخل العسكري الروسي في سوريا محاولة لممارسة الهيمنة كقوة مهيمنة في الشرق الأوسط. بعيداً عن الترويج لنهج أحادي الجانب، تدعم موسكو في الواقع التعددية. كان الهدف من إظهار قوتها في سوريا هو توضيح للولايات المتحدة وحلفائها أن المفاوضات المتعددة الأطراف لا يمكن أن تتم في المنطقة - أو في أي مكان آخر - باستثناء روسيا.

السياسة الخارجية

أثناء الصراع المسلح الدائر في سوريا، عززت روسيا دورها ومكانتها بشكل كبير في كل من الشرق الأوسط وخارج المنطقة. كان التعزيز الأكثر جذرية هو تدخل موسكو العسكري الذي تم ضبطه بعناية نيابة عن الحكومة السورية منذ أواخر سبتمبر 2015، فضلاً عن دورها في عملية مفاوضات جنيف التي تم إحياؤها منذ فبراير 2016 وفي وقف إطلاق النار الذي تلاه والذي توسطت فيه روسيا والولايات المتحدة. يتعارض هذا الدور الجديد ومستوى المشاركة مع الصورة النمطية المنتشرة حول خروج روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي من الشرق الأوسط.

في المقابل، في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تزايد الحديث عن عودة روسيا إلى الشرق الأوسط، بعد تقوية دورها في هذه المنطقة، إلى المرحلة المركزية للسياسة العالمية. وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة التوقعات والمضاربات، داخل المنطقة وخارجها، حول "الإستراتيجية الكبرى" الجديدة لروسيا في الشرق الأوسط. كيف تبرّر هذه التوقعات؟ هل تكفي حقيقة تفوّق روسيا على الولايات المتحدة في سوريا كدليل على "إستراتيجية موسكو الكبرى" للمنطقة الأوسع؟ أم هل ينبغي أن يُنظر إلى مشاركة روسيا بدلاً من ذلك على أنها مجرد سلسلة من الخطوات المحسوبة والمخصصة التي تنطوي على ارتجال ماهر، وبشكل أساسي في السعي لتحقيق أهداف تكتيكية مفيدة، في غياب أي إستراتيجية إقليمية أكثر طموحاً وطويلة الأمد وشاملة؟ أم أننا نتعامل مع شيء لا يندرج بدقة تحت أي من الفئتين، بما في ذلك وعرض عناصر من التفكير الإستراتيجي الأوسع - ولكن ليس بطريقة "إستراتيجية كبرى" للشرق الأوسط؟

1. السياق الدولي والإستراتيجية العالمية لروسيا

استغرق الأمر ما لا يقل عن عقدٍ من الزمن لروسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي لتتكيف مع الحقائق الدولية الجديدة، وإعادة اكتشاف هويتها كأمة، و(أعادت) تشكيل دورها ومكانها الجديد في العالم إلى أقصى حد ممكن. ولم تتخذ العديد من "الاتجاهات" الإستراتيجية والخطوط الشاملة شكلها الكامل إلا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فقط، ويمكن تتبعها بوضوح في السياسة الخارجية لروسيا. وقد نجت من كل الأزمات السياسية الخارجية التي لحقت بها وحتى النكبات الاقتصادية التي تورطت فيها روسيا. وهذه نقاط على المدى الطويل والأساسي، وليست مجرد سياق أو تفسير. وهي طبيعة للمبادئ التوجيهية. هناك ثلاثة مبادئ توجيهية أكثر ارتباطاً بموضوع هذه المقالة وهي.

- تحول تدريجي ولكنه ثابت من الهيمنة الأمريكية العالمية و"زمن الأحادية القطبية" في التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين، وعلى نطاق أوسع، من مركزية الغرب بلا منازع، أو "الانسجام الأوروبي الأطلسي"، إلى العالم متعدد الأقطاب الناشئ، مع العديد من مراكز القوة والأمن المتزايدة. في هذا العالم الناشئ، فإن أقصى حد لطموحات روسيا طويلة المدى على المسرح العالمي -وهو الطموح الذي قد يستغرق عقودًا ليصبح حقيقة واقعة- هو أن تصبح أحد أقطابه المتعددة.

- أقلمة السياسة العالمية تتجلى في صعود القوى والمؤسسات الإقليمية (بما في ذلك التحالفات الأمنية) والديناميكيات. لقد استعادت روسيا بالفعل دورها ومكانتها كقوة رائدة في المنطقة الرئيسية والحيوية الوحيدة التي تهمها -أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي. في هذه المنطقة، أنشأت روسيا تحالفًا أمنيًا إقليميًا (منظمة معاهدة الأمن الجماعي)، وتتابع إنجاز مشروع تكامل اقتصادي إقليمي كلي (الاتحاد الاقتصادي الأوراسي)، وتتوقع مصالحها وتأثيرها كقوة أساسية بين الأطراف. أن يتم الاعتراف بها من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية داخل وخارج أوراسيا، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

- النفور الروسي من تغيير النظام بالقوة، لا سيما من الخارج، الذي أصبح خطأ شاملاً في سياساتها المتعلقة بالشرق الأوسط وما وراءه. هذا على الرغم من حقيقة أن سياسة روسيا الخارجية وإستراتيجيتها بشكل عام (حيث يمكن تعريفها على أنها سياسة متمسكة إلى حد ما، أي منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين) ظلت غير أيديولوجية وواقعية نسبيًا وتميزت بدرجة عالية من النسبية الثقافية، خاصة بالمقارنة مع حملة "تعزيز الديمقراطية" التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية يدعمها الغرب في أماكن تمتد من أوروبا الشرقية إلى أفغانستان والعراق.

وكان هذا النفور من تغيير النظام بالقوة، لا سيما بالدعم الخارجي أو من خلال التدخل الخارجي المباشر، عن شكوك القيادة الروسية المتزايدة بشأن ما يسمى بـ "الثورات الملونة" في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. تشير هذه إلى تغيير الحكومة، من خلال وسائل أخرى غير التعاقب القانوني للسلطة ويحظى بالدعم الشعبي بدرجات متفاوتة، في جورجيا (2003) وأوكرانيا (2004) وقيرغيزستان (2005 و2010). أثناء القيام بهذه الثورات تحت راية وباسم الديمقراطية والقومية المعتدلة، كانت هذه "الثورات" في الأساس، أو تحولت إلى إعادة خلط لميزان القوى بين العشائر والنخب الأوليغارشية الحاكمة تحت ستار الاحتجاج الاجتماعي الأوسع، مما أدى في النهاية إلى إعادة إنتاج ظروف "ما قبل الثورة" ومصادر عدم الاستقرار والتي تخلق في كثير من الأحيان مشاكل أكثر مما توقع البعض داخل هذه البلدان حلها. كما كانت تنظر إليها موسكو على نحو متزايد على أنها، جزئيًا، إن لم يكن بشكل أساسي، يتم الترويج لها من خلال التأثيرات والقوى الخارجية من خارج المنطقة، وتشكل تهديدات لنفوذ موسكو. فسّر الكرملين موجة الاحتجاجات الجماهيرية المؤيدة للديمقراطية في روسيا في أوائل عام 2010 على أنها محاولة للتحرك في نفس اتجاه الثورات الملونة.

مع انتشار موجة تغيير النظام في جميع أنحاء الشرق الأوسط، في سياق الربيع العربي، تعززت هذه التصورات الروسية الموجودة مسبقًا، والتي تشكلت من خلال التطورات في بيئتها الإقليمية، من خلال مخاوف أوسع بشأن التدخلات الخارجية، وخاصة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، للإطاحة بأنظمة تعتبر "غير لائقة" أو "غير ديمقراطية"، وعلى وجه التحديد، بشأن استعداد دول الناتو لإساءة استخدام تفويض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في حالة ليبيا. وقد تعزز ذلك من خلال الصدمة السابقة لتدخل الناتو في كوسوفو والصور التي لا تزال حية وعواقب التجربة المثيرة للجدل للغاية -أو حتى، كما يراها البعض في روسيا وأماكن أخرى، الفشل الذريع -لدولة ما بعد التدخل بقيادة الولايات المتحدة. - تجارب البناء في أفغانستان والعراق. وهكذا، بالنسبة لروسيا، تم دمج انتفاضات الربيع العربي، لا سيما في مصر وليبيا وسوريا، كذلك "الثورات الملونة" في أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي بطريقة تزيد من "تدويل" و"تعميم" نفورها من مثل هذه التطورات في أي مكان.

قبل كل شيء، تم تحفيز هذه المخاوف بالنسبة لروسيا من خلال الأزمة الأوكرانية الجديدة، التي بدأت في أواخر عام 2013. وقد نشأت الأزمة من حقيقة أن الحكومة الأوكرانية اضطرت للاختيار (بعبارة صارمة من "إما / أو") بين الارتباط مع الاتحاد الأوروبي وعلاقات أوثق مع روسيا والهيكل الأوروبية الآسيوية. كانت ثورة الميدان مدفوعة بمزيج من الاحتجاج الاجتماعي، والمشاعر المؤيدة للديمقراطية والموالية للغرب، والقومية، والقومية المتطرفة، والخلافات بين الجماعات الأوكرانية المتنافسة في أوكرانيا. لقد أدى، بدعم سياسي نشط من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي كمراقبين مستقلين بشكل إيجابي، إلى الإطاحة بالرئيس غير الفعال والفساد، ولكن المنتخب ديمقراطياً يانوكوفيتش في فبراير 2014 (ليحل محله سلسلة من ليس أقل فسادًا وغير فعال، ولكن الآن مناهضين بشدة للحكومات الروسية). فسرت موسكو هذا على أنه أوضح علامة على الإطلاق على تصميم الغرب على تجاهل مصالح روسيا تمامًا حتى في جوارها المباشر، بما في ذلك في البلدان التي بها عدد كبير من السكان الناطقين بالروسية والقريبين ثقافيًا والأصدقاء / المحايدون لروسيا. على المستوى الإقليمي، لعب هذا بالتأكيد دورًا في قرار موسكو إعادة توحيد شبه جزيرة القرم الموالية بشدة لروسيا والتي عززت لعقود الأحلام الوحدوية والانخراط لاحقًا في دعم سياسي وأمني صريح للمتمردين الموالين لروسيا في جنوب شرق أوكرانيا. على المستوى العالمي، أدى ذلك إلى أسوأ أزمة في علاقات روسيا مع الغرب طوال فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي بأكمله. في الشرق الأوسط، يعتبر هذا المزيج من العوامل محوريًا، وإن لم يكن حصريًا، في شرح دافع روسيا لتطوير دعمها السياسي والعسكري بشكل جذري للحكومة السورية. لقد كانت طريقة لكليهما لإعادة تأكيد نفوره من تغيير النظام المدعوم من الغرب من حيث المبدأ، مع استخدام نفوذه المتزايد بشكل جذري على سوريا باعتباره ورقة رابحة تمس الحاجة إليها في علاقاتها التي تضررت بشدة مع الغرب.

حتى هذه النظرة العامة الموجزة تظهر أن صعود مكانة روسيا مؤخرًا في الشرق الأوسط -والذي يرجع أساسًا إلى مشاركتها النشطة بشكل غير عادي في سوريا وبخصوص سوريا لم يكن جزءًا من أي

"إستراتيجية كبرى" تركز بشكل خاص على الشرق الأوسط أو موجّهة إليه بشكل أساسي. بل كانت من أجل (أ) المصالح الدولية الأوسع لروسيا وتوجهات سياستها الخارجية، لا سيما في ضوء رفضها العام للقبطية الأحادية وعلاقتها المضطربة مع الغرب، و (ب) تركّز مصالح موسكو الأضيق، والأكثر حساسية وحيوية على بيئتها الإقليمية في أوروبا الشرقية / أوروبا الآسيوية (أوراسيا). يجب دراسة هذا سواء ما كانت هذه الأخبار جيدة أو سيئة بالنسبة للشرق الأوسط.

1. الأزمات النظامية في الشرق الأوسط

لقد ظلت مناطق في الشرق الأوسط بؤراً نشطة لاستمرار الصراعات المسلحة الجديدة وانعدام الاستقرار طيلة أوائل القرن الحادي والعشرين (على سبيل المثال، تدخّل الولايات المتحدة في العراق سنة 2003 والذي يعد من أسوأ النزاعات المسلّحة في العالم منذ ذلك الحين؛ وكذا المواجهات الفلسطينية الإسرائيلية، وصراع إسرائيل مع حزب الله اللبناني سنة 2006، وما إلى ذلك). لكن في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين دخل الشرق الأوسط فيما يمكن أن يطلق عليه أزمة نظام واسعة النطاق في مختلف أنحاء المنطقة (أي الأزمة التي أثّرت على كل من الدول والمجتمعات، والتي تغلّغت في السياسة، والتي أثّرت على كل جوانب الأمن والاقتصاد الاجتماعي)¹¹. وتجلّت هذه الأزمة في:

- ظهور اضطرابات اجتماعية (اجتماعية -سياسية) كبرى والتي أدت إلى ما يُسمى بالربيع العربي.
- مواجهة العديد من الدول أزمات سياسية، لا سيما الدول ذات النظام الجمهوري.
- التوسع المستمر لأغلب الحركات الاجتماعية إلى ما وراء الحدود القومية، بما في ذلك الاحتجاجات الاجتماعية والعنف السياسي/الديني والتطرف.
- زيادة التوترات والتنافس على النفوذ بين القوى الإقليمية الرئيسية، والتدهور السريع لتوازن القوى الإقليمية وتغيّره.
- بروز غير مسبوق لاتجاهات مخالفة غير حكومية سلمية وغير سلمية، وتوسع حركاتها إلى خارج الحدود الوطنية، وما إلى ذلك.

ويمكن تعقب آثار هذه الاتجاهات في مختلف المناطق، والتي تراكمت على مدى العقود السابقة لتنفجر في آن واحد في العقد الثاني من القرن الحالي وتندمج لتشكّل "عنصراً" أو مرحلة جديدة. لقد بلغت الأزمة الشاملة في الأمن الإقليمي، والموجة الجديدة لانعدام الاستقرار، والاضطرابات الداخلية، و/أو

للاطلاع على التصورات الروسية لهذا التحول، انظر: ¹

Russia and the Greater Middle East, Russian International Affairs Council (RIAC), 29 May 2013; I. Ivanov, "Is a Collective Security System Possible in the Middle East?", RIAC, 9 February 2016.

الحروب الأهلية الوطنية وغير الوطنية، والمنافسات الإقليمية المستعصية نطاقاً وشدة مهدت الطريق لزعة شاملة للاستقرار وتفكك العديد من الدول في آن واحد (ليبيا والعراق وسوريا واليمن).

2. دور القوى الخارجية

على النقيض من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، تطورت الأزمة الإقليمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في وقت تراجع فيه، بشكل عام، دور القوى الكبرى الخارجية ونفوذها، سواء كانت جهات دخيلة أو ضامنة للأمن في المنطقة، أو كليهما. وتعتبر الولايات المتحدة المثال الأوضح في هذه النقطة: فقد أصبحت الإدارة الأميركية "في مرحلة ما بعد التدخل"، "منهكة من الشرق الأوسط" حيث كانت تكافح وتتقاعس في كثير من الأحيان عن مواكبة الأوضاع المتغيرة ديناميكياً، ولم تتمكن من تغيير مسار الأحداث أو التأثير عليها بشكل حاسم. وينطبق نفس الشيء إن لم يكن أكثر على القوى الأوروبية. أما على صعيد النشاط والتأثير، فقد تفوقت الجهات الإقليمية (إيران والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وتركيا) على القوى الخارجية ونفوذها.

بيد أن ذلك في نظر القوى الخارجية لم يزعج عدداً كبيراً من المخاطر والتهديدات المتعلقة بالشرق الأوسط أو الصادرة عنه إذ ساهمت الزيادات في إمدادات الطاقة العالمية وتنوعها وآخر الأزمات المتعلقة بأسعارها المرتفعة في تقليل أهمية المنطقة بالنسبة للاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، خلقت الأزمة الاجتماعية السياسية الأساسية المتعلقة بكيان الدول وأمنها في الشرق الأوسط مخاوف وتداعيات أمنية جديدة انبثق معظمها من التصورات المعززة بشأن طبيعة عدم الاستقرار الإقليمي طويلة المدى، واستمرار إمكانية تزعزعه أكثر، وما اتصل بذلك من عواقب وتداعيات خارج المنطقة، والتي من بينها الحركات الإرهابية وتدفق المهاجرين. كان لهذه التحديات تأثير غير متساوي على القوى الخارجية. على سبيل المثال، تعتبر المنطقة بين العراق وسوريا كونها محورياً رئيسياً للنشاط الإرهابي العالمي وبؤرة لتدفق المتطرفين العنيفين من الخارج في منتصف العقد الثاني من القرن الحالي تهديداً للجميع خصوصاً لدول المنطقة ذاتها، فضلاً عن دول أوروبا وأوراسيا. وفي المقابل فإن التدفقات الهائلة للاجئين والمهاجرين من الشرق الأوسط تستهدف في المقام الأول دول أوروبا بدلاً من أميركا الشمالية أو أوراسيا أو مناطق أخرى.

حتى وقت قريب كان النمط الرئيسي لاستجابة القوى الخارجية الرئيسية (الغربية) للتطورات المضطربة في الشرق الأوسط لا يرقى إلى نهج عدم التدخل فما يزال نهجها عبارة عن الاحتواء المحدود. على سبيل المثال، قام تحالف الولايات المتحدة منذ عام 2014 بتصويب ضربات جوية محدودة ضد مواقع "تنظيم الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا، وفي عام 2013 أجريت صفقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بشأن نزع السلاح الكيميائي من سوريا. وعليه ليس من المستغرب أن يؤدي هذا النهج إلى نتائج محدودة متساوية بالنسبة لسوريا والعراق والمنطقة ككل. فضلاً عن دول الغرب بحد ذاتها (كما يتضح على سبيل المثال من تدفق المهاجرين المستمر والهجمات الإرهابية المتزايدة في أوروبا). وعلى الرغم من

مركزية الشرق الأوسط المتزايدة في السياسة والأمن العالميين، وتأثيره المباشر على الغرب وروابطه، فإن مسار الهجومات المحدودة الذي سلكته الجهات الخارجية الرئيسية لم يكن مختلفاً تماماً عن النهج الذي اتبعته الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين وكذا روسيا والصين لحل مشكلة أفغانستان في السنوات الأخيرة.

إن الشكوك المتنامية حول فشل نهج الاحتواء المحدود في منع تفاقم الأوضاع في النقاط الساخنة الرئيسية في المنطقة مما يهدد بزعزعة الاستقرار على نطاق أوسع لسنوات عديدة، أو حتى لعقود، وتزايد الانعكاسات السلبية خارج الشرق الأوسط. أما في ظل الظروف الإقليمية الجديدة -التي تتطور بصورة ديناميكية- تتضح لنا حقيقتين أساسيتين بشأن دور القوى الخارجية.

أولاً، ما تزال بعض الدول تعتمد على القوى الخارجية ومشاركتها في الشرق الأوسط، بما يتجاوز القضايا الاقتصادية (الطاقة)، والحاجة إليها فيما هو أبعد من الاحتواء المحدود.

ثانياً، إن هذا النوع من المشاركة الخارجية المطلوبة لا علاقة له بأي مخططات مهيمنة قديمة أو جديدة ما بعد الاستعمار أو مزدوجة بل إن الصراعات الحادة وانعدام الاستقرار في خضم العديد من التحولات الإقليمية الأساسية المتزامنة، إلى جانب الافتقار إلى آليات أمنية إقليمية شاملة، يزيد من الحاجة إلى حكام خارجيين، ووسطاء، وجهات ضامنة للأمن والتوازن. وكما هو الحال الآن، فإن هذا الدور من الأفضل أن تلعبه القوى الخارجية التي:

- تمتلك خبرة قوية في الشرق الأوسط وفي تقديم الدعم لدول وشعوب المنطقة؛

- تتأثر بشكل كبير لكن بطريقة غير مباشرة نسبياً بالآثار الجانبية لانعدام الاستقرار الإقليمي (مقارنة، على سبيل المثال، بالجهات الإقليمية مثل تركيا أو أوروبا)، ومن ثم يمكنها أن تضمن درجة من التوازن والواقعية والقدرة، عند الاقتضاء، على نأي نفسها عن أي جهة إقليمية (أو كل الجهات)؛

- تعتمد بدرجة كبيرة على المناورة، وهي قادرة على اتخاذ إجراءات مستقلة ولا تربطها تحالفات أو دوائر محلية أو موارد أو أيديولوجيات بقدر يمكن أن يؤدي إلى شل أي عمل.

ومن المفارقات أن اثنين من الجهات الفاعلة الخارجية الوحيدة اليوم، لأسباب مختلفة وعلى الرغم من اختلاف وزنها وقدرتهما وتواصلهما، يستوفيان الشروط الثلاثة، هما الولايات المتحدة ... وروسيا. في حين أن كلاهما يتمتع بخبرة تاريخية طويلة بصفتها فاعلين خارجيين رئيسيين أو رائدين في الشرق الأوسط، فإن كلاهما الآن أقل ارتباطاً بالمنطقة واعتماداً عليها وتأثر بها مقارنة بأوروبا (في قضايا تتراوح بين إمدادات الطاقة وتدفقات الهجرة). ومع ذلك، لتلبية الطلب على النوع الخارجية والمشاركة التي يمكن أن تسهم في الاستقرار الإقليمي، يجب أن يكون لدى هذين الفاعلين مصلحة خاصة بهما في مثل

هذه المشاركة أو تطويرهما. بالنسبة لروسيا على وجه الخصوص، نظرًا لمدى وصولها العام المحدود والافتقار العام للمصالح الحيوية حقًا خارج منطقتها الأساسية في منطقة أوراسيا، بما في ذلك الشرق الأوسط، فإن "ارتقاءها" إلى دور اللاعب والحكم الأمني الخارجي الرئيسي يمكن أن ينبع فقط من مزيج مجموعة واسعة من العوامل والدوافع، وكثير منها ليس له علاقة مباشرة بالشرق الأوسط.

3. "لعبة" روسيا في سوريا: إجراء أحادي الطرف لفرض التعددية.

إن التدخل الروسي الاستباقي في روسيا يحمل دلالة، مرة واحدة وإلى الأبد، في نهاية فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي ودورها في الشرق الأوسط وما وراءه وفي منتصف العقد الثاني من القرن العشرين أصبحت روسيا أحد الناشطين الرئيسيين من خارج المنطقة في الأزمة السورية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فإن جوهر سياسة روسيا في هذه المرحلة يختلف اختلافاً عميقاً عن نيتها في "استعادة" وجودها كما كان في العهد السوفياتي أو التنافس الجغرافي السياسي على مستوى المنطقة مع القوى الخارجية الأخرى.

إن فشل العديد من الحكومات والمراقبين داخل وخارج المنطقة في مواكبة وفهم منطق السياسة الروسية تجاه سوريا ينبع جزئياً من (أ) محاولات شرح هذه السياسة بشكل أساسي في إطار السياق الإقليمي للشرق الأوسط و (ب) البحث المستمر عن مظاهر "الاستراتيجية الكبرى" حول الشرق الأوسط في نشاطات روسيا. عادة ما يتم تفسير مثل هذه "الاستراتيجية الكبرى" على أنها محاولة من روسيا لإحياء دورها السوفياتي في الشرق الأوسط وإنشاء "مناطق نفوذ" مع أطراف خارجية رئيسية أخرى. إذا كان هذا هو ما تشير إليه كلمة "الكبرى"، فإن مثل هذه "الاستراتيجية الكبرى" على غرار القوة العظمى لم تكن موجودة. ظلت الخصائص الرئيسية لسياسة روسيا في الشرق الأوسط، قبل وبعد اندلاع الأزمة السورية، براغماتية، ونهجاً غير أيديولوجي، واستعداداً للانخراط في تعاون انتقائي مع معظم الفاعلين الإقليميين، على الرغم من التوترات بينها وحتى معها، في الوقت الحاضر، ينبع هذا التعاون من تحسن جديد في العلاقات مع مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الاستعداد للتنسيق مع المملكة العربية السعودية في أسواق النفط، ومن الحفاظ على علاقات عمل جيدة مع إيران إلى تطوير العلاقات مع إسرائيل.

ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن روسيا لا تتمتع بمكانة رفيعة المستوى التدخل الروسي في سوريا لم يكن مجرد مغامرة مرتجلة بل يتضمن عناصر من استراتيجية أوسع. النقطة المهمة هي أن هذه العناصر من التفكير الاستراتيجي تتجاوز السياق السوري، أو سياق الشرق الأوسط.

علاوةً على ذلك، فإن التدخل الروسي المتزايد في سوريا، والذي بلغ ذروته بعد التدخل العسكري المباشر، لم يقتصر ببساطة على متابعة عدة أهداف أوسع -والتي تم تحقيقها بشكل أو بآخر. على الأقل، تم إملاء أحد هذه الأهداف من خلال المخاوف المحلية بشأن الحركات الإرهابية المحتملة بالشرق الأوسط،

لكن جميع الأهداف الأخرى كانت مرتبطة بعلاقات روسيا المضطربة مع الغرب. وشملت إعادة روسيا إلى واجهة السياسة الدولية، بالرغم من العقوبات الغربية التي شملت الاستخدام الفعال لمكافحة الإرهاب باعتباره مصدر قلق مشترك مع الغرب (وبقية العالم) في وقت تزايد النشاط الإرهابي للجهاديين في أوروبا وعمق أزمة علاقات موسكو مع الغرب منذ نهاية الحرب الباردة؛ إجبار الولايات المتحدة على وجه الخصوص على التحدث مع روسيا بشكل أكثر: "على قدم المساواة"، وتحريك قضايا أوكرانيا / القرم، ووضعها في عمق المحادثات.² (E. Stepanova, "Les Russes et l'État islamique, No. 44 (3), 2015, p8.) 80-94.

ومع ذلك ، فقد كان لهذه الآثار على نطاق واسع ما هو أكثر من مجرد استغلال براغماتي وانتهازي، فيما يتعلق بإستراتيجيتها الشاملة للسياسة الخارجية، واجهت موسكو مفارقة خطيرة: لتصبح أكثر شمولاً وأن تعيد المشاركة بشكل وثيق في التعاون الدولي متعدد الأطراف، لا سيما في المجالين السياسي والأمني، كانت روسيا بحاجة أولاً إلى إظهار قدرتها على التصرف لوحدها، يجب إثبات هذه القدرة (أ) بطريقة مستقلة وذات سيادة؛ (ب) بطريقة حازمة وحاسمة؛ (ج) في ظل أزمة صعبة ومستعصية ومتصاعدة، تقترب من الكارثة، و (د) في منطقة ذات قلق أمني دولي كبير. باختصار، إذا كان هناك أي محرك إستراتيجي أساسي حقيقي وراء ترقية دور روسيا في سوريا، فقد كان استخدام العمل الأحادي لفرض التعددية، فيما يتعلق بكل من سوريا والمنطقة وما وراءها.

منذ التدخل الدبلوماسي السريع لموسكو في عام 2013 للتوسط في مبادرة نزع الأسلحة الكيميائية (التي قدّمت لواشنطن بديلاً أفضل للانخراط في حرب مباشرة ضد دمشق)، أصبح إطلاق الحملة العسكرية الروسية لدعم الحكومة المركزية في سوريا في نهاية سبتمبر 2015 بمثابة الخطوة التالية والأكبر، ولكن ليست الأخيرة، حيث تتقدم بخطوة على الولايات المتحدة في سوريا. خلال الأشهر العديدة الأولى، حققت الحملة الجوية معظم أهدافها الأصلية على الأرض: تصحيح التوازن العسكري من خلال مساعدة الحكومة على البقاء وتوسيع المنطقة الواقعة تحت سيطرتها ومنع صوملة كاملة (توقعها الأمم المتحدة لفترة طويلة. المبعوث الأخضر الإبراهيمي باعتباره السيناريو الأسوأ لسوريا) وسيطرة القوات الجهادية في نهاية المطاف.³ (E. Stepanova, Russia's Policy on Syria No. 421, February 2016) وبذلك، عرضت روسيا أيضاً نطاق قدراتها العسكرية الحديثة وجيلها الجديد من أنظمة الأسلحة والمعدات من خلال اختبارها، والعديد منها لأول مرة، في ظروف المعركة.

كان أكبر سوء تقدير من جانب معظم القوى الخارجية والإقليمية هو المبالغة في تقدير مصلحة روسيا في تحقيق "نصر عسكري إستراتيجي" في سوريا و"عظمة" طموحاتها الشاملة في سوريا والشرق الأوسط. أشارت التكهّنات المتعددة حول التدخل الروسي الذي يلوح في الأفق إلى أن هذا ربما كان ما أراده البعض في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى من روسيا - إلا أنها فشلت فشلاً ذريعاً في ذلك. ومع ذلك، لم يكن هذا ما كانت تفكر فيه موسكو. لم يكن الهدف من نجاحاتها التكتيكية في سوريا هو تمهيد الطريق

لتصعيد الاشتباك العسكري واستخدام القوة الساحقة، بل توفير التحول الضروري نحو تعاون دولي أكثر كفاءة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية نهائية محتملة أكثر توازناً.

يؤدي أي تدخل عسكري خارجي في هذه المنطقة إلى تفاقم المخاطر ذات الصلة بالتطورات الهندسة، ومن المحتمل أن يطفو على المصالح الإقليمية المتضاربة المتعددة (كما يتضح من الخلاف بين روسيا وتركيا بشأن سوريا). هذا النوع من الألعاب لا يمكن أن ينجح إلا (أ) إذا امتدت الأرباح إلى ما وراء المنطقة وفاقَت التكاليف بشكل كبير، و (ب) للعمل المحدود مع غرض (أغراض) محدودة بدلاً من تطوير أي تصميمات كبيرة قائمة على الأيديولوجية. كان قرار روسيا بسحب معظم قواتها من سوريا، بالنسبة للكثيرين، غير متوقع مثل قرار موسكو السابق بإرسال هذه القوات إلى هناك في المقام الأول. من خلال الإعلان عن الانسحاب، أشارت روسيا إلى أولوياتها في سوريا وفيما يتعلق بها -للمضي قدماً نحو حل متعدد الأطراف حقاً تحت رعاية الأمم المتحدة. ربما أيضاً أحبطت واشنطن والرياض وأنقرة على حدٍ سواء بسبب عدم استعدادها للوقوع في نفس الفخ الذي وقعت فيه الولايات المتحدة مراراً وتكراراً. كما أرسل قرار روسيا بتقليص وجودها العسكري رسالة قوية إلى الرئيس بشار الأسد ودائرته. إذا كان الأسد يأمل في أن يتوارى إلى أجل غير مسمى خلف الغطاء العسكري الروسي والتلاعب بموسكو لمحاولة عكس المسار السائد ومنطق العملية السياسية / السلمية، فقد كان مخطئاً للغاية.

ونتيجة لذلك، استمرت الحملة العسكرية الروسية في سوريا بكامل قوتها من أكتوبر 2015 إلى منتصف مارس 2016 فقط، وكانت سريعة إلى الحد الذي جعل الغرب يفشل في اتخاذ أي استجابة متماسكة لها. وعلى الصعيد المحلي، تم تصوير العملية في روسيا على أنها حملة جراحية فعالة أنجزت مهمتها الأصلية، لكنها لم تصل إلى حد التدخل المُنهك، ولم تكلف كثيراً لا من ناحية الأفراد ولا من ناحية المال، وحاولت تجنب وقوع إصابات بين المدنيين على الأرض. على الصعيد الدولي، شكّل هذا الاستخدام الجراحي للقوة العسكرية لإحياء الحل السياسي ودفعه للأمام، مع عدم الوقوع في المستنقع، تناقضاً كبيراً مع التدخلات الهائلة والطموحة للغاية بقيادة الولايات المتحدة في المنطقة وأيضاً مع تلك التدخلات من قبل القوى الإقليمية. (على سبيل المثال، المملكة العربية السعودية في اليمن). وفي حين لم يكن المقصود من هذا الدرس أن يلقيه أحد، فقد أظهر أن روسيا نفسها تعلمت دروساً معينة من إخفاقات الآخرين.

وخلاصة القول إن عمل روسيا الأحادي الجانب في سوريا لم يكن هدفاً في حد ذاته، ولا جزءاً من أي "إستراتيجية كبرى" في الشرق الأوسط على مستوى المنطقة (مثل الرغبة في أن تصبح "قوة إقليمية مهيمنة" بديلة. إن القيود المفروضة على الدور العالمي لروسيا ومشاركتها الأحادية الجانب في مناطق خارج أوراسيا كانت ولا تزال عميقة ودائمة كما كانت دائماً. ويكفي ذكر اثنين منها هنا.

أولاً، إن المصالح المالية / الاقتصادية الأساسية لروسيا، لا سيما في حالة الأزمة الاقتصادية العميقة وانهيار أسعار النفط، والتي تفاقمت جزئياً بسبب العقوبات التي يفرضها الغرب، تقيّد بشدة أو

حتى بشكل حاسم من أي توسيع إضافي أو منهجي لدورها وتدخلها خارج أوراسيا، وتملي عموماً تفضيلاً لتعددية واسعة ومتنوعة على نحو متزايد. في سوريا، بدت روسيا أكثر قدرة ومهارة من الناحية العسكرية مقارنة بما توحى به قدرتها الاقتصادية الإجمالية، لكن هذه كانت حالة خاصة وإثباتية ذات انعكاسات مقصودة تتجاوز سوريا إلى حد بعيد. ومن اللافت للنظر أيضاً، فيما يتعلق بالشرق الأوسط، أن أثر الانخفاض الحاد في أسعار الطاقة في 2014-2016 قد استقر جزئياً بالنسبة لروسيا بسبب تأثيرها أيضاً على جميع الدول المنتجة للطاقة في المنطقة. وفي هذا السياق فإن الحوار الاقتصادي الروسي الذي أعيد تنشيطه مع المملكة العربية السعودية بشأن قضية النفط، يشمل، بما في ذلك تجميد المساهمات النفطية (في مقابل طبيعة التردد الإيراني في تقييد صادراتها النفطية في أعقاب تخفيف العقوبات) يتناقض مع الوضع المعاكس في المجال السياسي (حيث تظل روسيا وإيران شريكين قريبين). وهذا بدوره يحسن التوازن الإقليمي في سياسات روسيا في الشرق الأوسط وآفاق بعض دور الوساطة لها بين دول الخليج وإيران.

ومن المفارقات أن العامل الرئيسي الثاني الذي يعوق مشاركة روسيا العالمية أو الإقليمية الرئيسية هو هيمنتها النسبية في المنطقة التي تنتمي إليها، والتي تظل المحور الرئيسي لمصالحها الأمنية والسياسية والجغرافية-الاقتصادية. وإذا كانت روسيا تسعى جاهدة إلى الهيمنة الإقليمية، فإنها لن تكون إلا في منطقتها الكلية ذات مصالحها واهتمامها الحيويين. وإذا كان دورها لا غنى عنه، فهو في أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي فقط.

4. خارطة الانخراط في الشرق الأوسط: التعاون المتعدد الأطراف

أظهرت روسيا قدرتها على اتخاذ الفعال للعديد من الإجراءات المستقلة والذاتية في سوريا، وذلك في حال واجهت مخاطرًا جسام على مستوى بعض مواطن القوة النسبية والكفاءة التنافسية، كالقدرات العسكرية، والقدرة على الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ إلى أبعد مدى غير أن ذلك لا يمس أعمال إعادة الإعمار الرئيسية والتنمية الكبرى، وتفسير هذه المشاركة الانتقائية النادرة، باعتبارها دلالة على ترقية روسيا إلى قوة عالمية ذات وزن ثقيل هو أمر مضلل. السيادة. نعم؛ فهي مستوى عالمي جبار وقوة عسكرية عظمى بامتداد عالمي، أمّا بالنسبة لروسيا، فإن إظهار وإثبات قدرتها في سوريا للتصّرف باستقلالية، وبطريقة محكمة التنظيم، وعلى نحو سريع وحاسم، قد كان أهم من أي مكاسب وطموحات إقليمية محددة، ما لا يمكن تحمّله إلا من طرف عدد قليل من الدول في هذه الآونة.

وليس هذا فقط، فمعظم المشاكل والأزمات الجسيمة التي تتجاوز الحدود الوطنية والتي تثير قلق روسيا تتطلب تعاوناً دولياً أو إجراءات مشتركة مع أطراف فاعلة رئيسية أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، حيثما اقتضى الأمر. والمقصد هنا، أن طبيعة النزعة الأحادية التي مارسها روسيا في الشرق الأوسط كان المقصود منها أساساً أن تكون وسيلة لضمان المزيد من تعددية الأطراف في خاتمة المطاف.

وهذا لا يعني المطالبة و/أو استعادة مكانة روسيا على طاولة تعددية الأطراف فحسب، بل في نماذج أخرى من تعددية الأطراف في الشرق الأوسط وخارجه، وتحفيز وتشجيع فئات ومستويات مختلفة نسبياً لتعددية الأطراف -تعددية أطراف أكثر توازناً وتمثيلاً وواقعية، والتي تختلف تماماً عن تعددية الأطراف التي أبداها التحالف العسكري (الغربي-العربي) بقيادة الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تعددية الأطراف الأقل إيديولوجية (عقائدية) من أي تحالف أوروبي-أطلسي "مغامرات" خارج المنطقة".

وفي القرن الحادي والعشرين، لم تتحقق أي إنجازات ناجحة في مجال الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، والتي تنطوي على العديد من الآثار خارج المنطقة، وذلك من خلال جهود فعالة، ومتواصلة ومتعددة الأطراف لا غير، وقد شملت الإسهامات الدبلوماسية الرئيسية ومشاركة القوى الخارجية والمنظمات الدولية. هكذا وقد تم التفاوض على الصفقة النووية مع إيران من قبل مجموعة من ست قوى عظمى، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة البريطانية، وفرنسا، وروسيا، والصين، بالإضافة إلى ألمانيا، حيث تم الشروع فيها أخيراً في شهر جويلية سنة 2015، وعلى الرغم من الخلافات المتعددة بين الأحزاب بشأن قضايا إقليمية أخرى على غرار سياسة إيران في حد ذاتها. وقد تم الاتفاق على المبادرة التي قامت بها الولايات المتحدة وروسيا بشأن نزع السلاح الكيميائي السوري في شهر سبتمبر سنة 2013، بغض النظر عن الشقاق الكبير بين موسكو وواشنطن بشأن أغلب الشؤون الأخرى، والمتعلقة بسوريا والعلاقات الثنائية المتدهورة، والتي تم تطبيقها بحلول شهر فيفري سنة 2015، تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) وقد كان القصد من تحفيز روسيا من جانب واحد، أو محاولة تطبيقها لأساليب وأنظمة شاملة ومتعددة الجوانب، إعطاء دور لموسكو، والذي كان يهدف إلى تجاوز الشرق الأوسط إلى ما هو أبعد من ذلك، كما أنه عزز أو فتح آفاقاً لمشاركتها في التعاون المتعدد الأطراف فيما يخص عدة مسائل أمنية إقليمية، ومن المرجح أن يتطور هذا في ثلاثة اتجاهات جوهرية:

تدعيم وقف إطلاق النار بوساطة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة في سوريا، الساري تطبيقه منذ السابع والعشرين من شهر فيفري سنة 2016، وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف الذي يخص عملية السلام السورية، وبينما ستظل الولايات المتحدة النظير لروسيا خارج الإقليم، وذلك فيما يتعلق بالقضايا العسكرية -السياسية، فالإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية بعد الحرب في سوريا وفي أرجائها، من الأمور غير الواردة في ظل غياب الدور الريادي والقيادي لدول الخليج وأوروبا.

تعزيز دور روسيا الدبلوماسي بشكل متواضع والتنسيق مع الشركاء داخل المنطقة وخارجها، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن الصراعات في اليمن والعراق. وفيما يتعلق باليمن، كانت موسكو أول من عقد دورة استئنائية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في شهر أفريل سنة 2015، بشأن الكارثة الإنسانية الآخذة في التطور، والدعوة إلى الوصول السريع والأمن للمساعدات الإنسانية دونما عائق، وإلى الوقف الإنساني للهجمات الجوية، وهو ما يردّد دعوة سابقة من جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، أمّا بخصوص العراق، يتعين على روسيا خلق توازن والعمل على نحو وثيق مع كل من إيران

والولايات المتحدة الأمريكية، في حين سوف تستمر مساهماتها الدبلوماسية مقترنة بالتعاون الثنائي المتصاعد مع الحكومة المركزية مع إمدادها بالأسلحة.

ولا يمكن التصدي لأي من هذه الصراعات الإقليمية بفعالية وخاصة في سوريا واليمن، وكما لا يمكن التخفيف من حدتها من غير التقليل من ذروة التوترات الجديدة بين المملكة العربية السعودية وإيران. القوتان الكبيرتان اللتان تتنافسان على الهيمنة في منطقة تتحدى الهيمنة، وتفترض روسيا بصورة اعتيادية منتظمة ضرورة استغلال تواجدها بشكل هيئات متعددة الجوانب، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، للتوسط بين المملكة العربية السعودية وإيران، ولكن نظراً للدور الرئيسي الذي اكتسبته موسكو في الأراضي السورية، فمن المؤكد أنها تستطيع أن تقوم بالمزيد لمّد يد العون لتيسير الحوار الأمني بين إيران والمملكة العربية السعودية وحلفائها في مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وذلك بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى فقط لا غير، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. إنّ **إحراز** أي تقدم جوهري آخر لتسوية الاستقرار السوري من شأنه أن يعزز أكثر الإمكانيات الروسية في هذا الاتجاه، مقارنة بنقطة ضعفها المعتادة، بخصوص المبادرات الدبلوماسية ذات النية الحسنة والطموح الشديد. وتتلخص إحدى هذه المبادرات في راب صدع الآليات والمؤسسات الأمنية الإقليمية بفكرة المؤتمر الدولي للأمن والتعاون في الشرق الأوسط، وهو نوع من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) التابع للشرق الأوسط، والتي تهدف إلى ضمان الأمن الإقليمي الشامل، مقارنة بمجلس التعاون الخليجي الذي تسيطر عليه السعودية.

5. الاستنتاجات

إن التحول في سياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط، والذي أكّده دورها في سوريا، لا يشير هذا إلى أسلوب القرن العشرين "إستراتيجية كبرى" ولا خالصة" ولا إلى الانتهازية أو المغامرة البحتة. في الواقع إن عناصر بعض النماذج الإستراتيجية تتطور وتشكل -ولكن كمجموعة من الخطوط التوجيهية الشاملة لسياسة روسيا الخارجية ككل، خاصة على المستوى العالمي، فيما يتعلق بمراكز القوى الحالية والناشئة في العالم وما إلى ذلك وفيما يتعلق بقضايا الأمن العالمي. فالادّعاء بأن روسيا وضعت أو تفكر في وضع "إستراتيجية كبرى" موجهة بشكل خاص إلى الشرق الأوسط وتركز عليه في حد ذاته ليس بالأمر السابق لأوانه فحسب، بل يبدو أنه يفتقر إلى الأسس.

بالنسبة لروسيا، فإن الشرق الأوسط منطقة تمر بأزمة نظام وهي ليست فقط بجوار أوراسيا، ولكنها أيضاً في قلب السياسة العالمية والأمن، ويرجع ذلك في الغالب إلى عدم الاستقرار الشديد والصراعات المتعددة. على هذا النحو، فهي بمثابة مساحة تُعرض عليها اهتمامات ومشاكل روسيا العامة أكثر، وكأرضية إثبات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأوسع، ومعظمها خارج المنطقة. كما يتضح من الحالة السورية، فإن هذا يتضمن درجة من عودة روسيا إلى الشرق الأوسط، ولكن ليس في إطار السعي

وراء إستراتيجية إقليمية "كبرى". بل إن موسكو استغلت تدخلها في سوريا من أجل حل مسائل السياسة الخارجية على المستوى الدولي الأعلى، مثل عودة روسيا إلى الساحة العالمية رغم العقوبات الغربية.

بيد أن هناك رسالة إستراتيجية أوسع في هذا الاستغلال العملي على ما يبدو. ومن المفارقات أن العمل الأحادي الذي قامت به روسيا في أسوأ مناطق الصراع في المنطقة كان يقصد به أيضاً أن يكون بمثابة وسيلة لفرض تعددية أكثر شمولاً وضمناً مكان أكثر ملائمة لموسكو في الأطر المتعددة الأطراف وصنع القرار في المنطقة وخارجها. والخبر السار بالنسبة للشرق الأوسط هو أن هذا الأمر قد أعاد بالفعل تنشيط وتحفيز البحث عن حلّ متعدد الأطراف بشأن سوريا. وقد يساعد أيضاً في تعزيز التعاون الدولي بشأن العراق واليمن وحتى ليبيا، وقد يساهم إلى حد ما في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر بين المتنافسين الرئيسيين في المنطقة. المملكة العربية السعودية وإيران.

1-For Russian perceptions of this shift, see Russia and the Greater Middle East, Russian International Affairs Council (RIAC), 29 May 2013; I. Ivanovo, "Is a Collective Security System Possible in the Middle East?", RIAC, 9 February 2016

² E. Stepanova(2015), "Les Russes et l'État islamique: politique étrangère et facteurs internes", Outre-Terre, No. 44 (3), p. 80-94.

³ E. Stepanova,(2016) "Russia's Policy on Syria after the Start of Military Engagement", Program on New Approaches to Research and Security in Eurasia (PONARS Eurasia) Policy Memo No. 421, February .